

## وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٧٥٦١ لسنة ٢٠١٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٨ يوليو لسنة ٢٠١٣ :

وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته :

وعلى قانون المراقبات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته :

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته :

وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية

رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ :

وعلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون إنشاء محاكم الأسرة :

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٢٩١ لسنة ٢٠٠٤ المتضمن تعيين مقار

محاكم الأسرة ومكاتب تسوية المنازعات الأسرية :

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة استئناف الإسماعيلية

المؤرخ ٢٠١٣/٩/٢٤ :

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم :

**قرر :**

**(المادة الأولى)**

تعقد جلسات الدائرة الجنائية استئناف عالي العريش التابعة لمحكمة استئناف الإسماعيلية

المقرر انعقادها في الفترة من ١ إلى ٣٠/١٠/٢٠١٣ بقاعة محكمة استئناف الإسماعيلية

بجامعة المحاكم بشارع شبين الكوم - مدينة الإسماعيلية - محافظة الإسماعيلية

بدلاً من مقرها الحالي .

**(المادة الثانية)**

تعقد جلسات الدائرة المدنية والأسرة استئناف عالي العريش ، التابعة لمحكمة استئناف الإسماعيلية المقرر انعقادها في الفترة من ٥ إلى ٢٠١٣/١٠/١٠ بقرار محكمة استئناف الإسماعيلية بمجمع المحاكم بشارع شبين الكوم - مدينة الإسماعيلية - محافظة الإسماعيلية بدلاً من مقرها الحالي .

**(المادة الثالثة)**

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

**(المادة الرابعة)**

يُنشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/١٠/١  
صدر في ٢٠١٣/٩/٣

وزير العدل

**المستشار/ عادل عبد الحميد**